

فقد أظهرت تقارير الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية أنها حصلت على قروض بقيمة ١٢٥٧ مليون دولار أمريكي وبشروط ميسرة من بعض الهيئات الإقليمية والدولية، مثل صندوق الأقصى ٣٤,٣٪، البنك الدولي ٢٦٪، بنك الاستثمار الأوروبي ١٢,٦٪، والحكومة الإسبانية ٩,٩٪ (وزارة المالية، ٢٠٠٤).

ولا يشكل الدين العام الخارجي لفلسطين مشكلة كبيرة، إذ ما زالت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٩٪، وهذه النسبة ليست مرتفعة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول العربية. (خليفة، ٢٠٠٣).

وقد أشارت التقارير الصادرة حول تلك المساعدات إلى أنها بلغت حوالي ٨,١ مليار دولار أمريكي، وتوزعت بين دول العالم، وساهمت الدول العربية بحوالي ١٨,٢٪ منها، والاتحاد الأوروبي ١٨,٥٪، الولايات المتحدة الأمريكية ١٦,٨٪، وبقية الدول والمؤسسات الدولية ٥٣,٥٪. (ماس، ٢٠٠٥).

وبالنظر إلى الجهات التي تلقت تلك المساعدات، يمكن ملاحظة أن حوالي ٨٧٪ من حجم التمويل والمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني قد تلقتها السلطة الفلسطينية مباشرة وعبر أجهزتها المختلفة المدنية والعسكرية والأمنية، وذلك خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤، في حين تلقت المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ما نسبته حوالي ٨٪ من تلك المساعدات خلال نفس الفترة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن المنظمات والمؤسسات غير الحكومية لعبت دوراً هاماً في نشر ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي. أما بالنسبة لتوزيع تلك المساعدات على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، فقد أشارت تقارير وزارة التخطيط الفلسطينية إلى أن الجزء الأكبر من تلك المساعدات قد أنفق في القطاعات والأنشطة والبرامج الاجتماعية وفي مقدمتها قطاعي الصحة والتعليم (حوالي ٤٠,٨٪)، في حين تم إنفاق ما نسبته ٢١٪ من المساعدات في بناء المؤسسات وتقويتها، ويأتي قطاع البنية التحتية في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة (٢٠٪) على الرغم من أهميته الكبيرة في دفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

دروس من تجربة المساعدات

على الرغم من أهمية الدور الذي لعبته المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية في تخفيف حدة الفقر والبطالة، وفي مساعدة فئات مختلفة من المجتمع الفلسطيني على تخطي بعض الصعوبات والصمود في وجه التحديات، إلا أنه يبقى سؤال هام لا بد من الإجابة

عليه: إلى أي مدى نجحت هذه المساعدات في دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني؟

أثبتت التجربة الواقعية أن المساعدات عملت على تحقيق إنجازات في مجالات مختلفة أهمها البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وخلق فرص عمل مؤقتة، إلا أنها فشلت في نفس الوقت في إزالة الآثار الناجمة عن السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واقتصاده. كما عجزت عن فك تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وارتهاؤه للتطورات والظروف السياسية والأمنية السائدة. كما أن تلك المساعدات لم تكن موجهة لتمويل المشاريع الإنتاجية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، بل على العكس من ذلك، فقد تم توجيهها إلى قطاعات غير منتجة.

ولتوضيح الآثار السلبية والعكسية لآليات الإنفاق والصرف بالنسبة للمساعدات المقدمة للفلسطينيين، يمكن ملاحظة ما حدث بعد اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية عام ٢٠٠٠، حين أغلقت السلطات الإسرائيلية المناطق الفلسطينية وفرضت طوقاً أمنياً شاملاً داخلياً وخارجياً على الأراضي الفلسطينية، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع البطالة لمعدلات خطيرة وصلت إلى أكثر من ٤٠٪ لتعمل بدورها في رفع معدلات الفقر إلى أكثر من ٦٠٪، الأمر الذي دفع العديد من الجهات المحلية والدولية إلى دعوة حكومات الدول الكبرى للتدخل لتخفيف أو الحد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

وفشلت تلك المساعدات في تسليط اعتماد الفلسطينيين على المعونات الخارجية وخلق بيئة مشجعة ومحفزة للاستثمار، حيث أخفقت في توفير البنية المؤسسية والقانونية والإدارية والتنظيمية للسلطة الفلسطينية وبالتالي إمكانية تأدية مهامها بكفاءة وفاعلية ودفع عملية التنمية والنمو نحو الأمام. أما بالنسبة للقروض الخارجية أو الدين الخارجي الفلسطيني، فعلى الرغم من أن حجمه أو هيكله لا يشكلان قضية ملحة حتى الآن، إلا أن المتتبع لأرقامه خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ يلاحظ بوضوح النمو الكبير في حجم المديونية، خاصة خلال سنوات انتفاضة الأقصى، حيث ارتفع من ١٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤. (ماس، ٢٠٠٥).

ويترتب على زيادة قيمة الدين الخارجي، ارتفاع الفائدة المترتبة عليه، أي زيادة قيمة القسط السنوي المترتب عليه، حيث بلغ قيمة القسط السنوي لسداد القروض التي تعاقدت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي ١١,٧ مليون دولار أمريكي وذلك

عام ٢٠٠٤. (خليفة، ٢٠٠٣).

والخطر يكمن أحياناً في عملية تجديد الدين بتكلفة مرتفعة بشكل غير عادي، أو عدم إمكانية تجديده على الإطلاق، وفي كلا الحالتين سيترتب على ذلك خسائر اقتصادية ومالية.

لكن وعلى الرغم من تلك المخاطر على المساعدات والمعونات الدولية، إلا أنه يسجل لها نجاحات في توفير الموارد المالية الضرورية للاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، حيث تم إنشاء عشرات المدارس بمختلف المستويات التعليمية أو تأهيل القائم منها، كما تم إنشاء وافتتاح مئات المراكز الصحية والرعاية الطبية لتلبية الطلب المتزايد عليها، إضافة إلى وجود عشرات برامج الرعاية والشؤون الاجتماعية التي تساعد في التخفيف من الضائقة المالية والاقتصادية التي تواجهها آلاف الأسر الفلسطينية.

كما أن هذه المساعدات ساعدت كثيراً في تمكين الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة النساء، وساعد ذلك في زيادة فرص مشاركتها في سوق العمل وانخراطها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي في نهايته إلى آثار إيجابية مساعدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وساعدت المعونات الخارجية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وتمويل العجز الكبير فيها، مما عمل على دعم السلطة في تأدية الدور المطلوب منها في عملية البناء الاقتصادي وبالتالي التأثير على الأداء الكلي.

الدور المطلوب للسلطة

يجب إعادة النظر في آليات وعمليات الصرف والإنفاق التي تمت خلال اثنتي عشرة سنة الماضية، ووضع خطة مالية كلية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من تلك المعونات والمساعدات، بحيث يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١- العمل على ربط مشاريع الإغاثة بالتنمية، وعدم الاكتفاء بالمشاريع التي تخلق فرص عمل مؤقتة، إذ يجب أن تنسجم تلك المشاريع مع السياق العام لخطة التنمية الاقتصادية وتعمل على الحد من الآثار السلبية التي تنجم عن حالات الإغراق والحصار للأراضي والمناطق الفلسطينية.

٢- أثبتت التجارب العالمية الناجحة في مجال التنمية أن الاستثمار في رأس المال البشري يعتبر الرافعة الأساسية للنمو، وبالتالي فإنه يتوجب التركيز على مشاريع البنية التحتية والاستثمار في التعليم، اللذين يشكلان أساساً للتنمية الفلسطينية في المدى الطويل.